وقد ادى تواجدها الثوري ، الذي تلاحمت معه الجماهير والاحزاب والقوى الوطنية ، الى الاسهام في تصاعد المد الشعبي المناهض للنظام في مختلف المجالات . وذلك نظرا لتفاقم ازمة النظام الكومبرادوري التابع وتناقضه مع مصالح الجماهير وطموحاتها الوطنية . **وقد نجم عن كل هذا وضع ثوري جماهيري جديد بات يطرح ، موضوعيا ، على كافة الاحزاب والقوى الوطنية ضرورة المبادأة والفعل ، وبالتالي تغيير سياساتها الاصلاحية الاقتصادية ومواقفها الانتظارية العقيمة من مسألة السلطة السياسية** . ولكن بدلا من ان تأخذ هذه الاحزاب والقوى الوطنية زمام المبادرة لمعاينة ومواجهة السمات السياسية للوضع اللبناني الجديد والسعي لتجنيد الجماهير في جبهة وطنية متراصة وطرح الشعارات الثورية الملائمة قبل استفحال خطر الهجمة الرجعية ومواجهتها بالعنف الجماهيري المنظم وبسياسة ثورية محددة وليس بردود الفعل ، فان السلطة نفسها هي التي بادرت بشن الهجوم من خلال اجهزتها القمعية في البداية ثم باحتياطها من القوى الفاشية الطائفية ! واتخذ العنف الرجعي الذي مارسته صورا واشكالا دموية وحشية .

هكذا وجدت الحركة الشعبية والوطنية (ومعها المقاومة الفلسطينية) نفسها في موقف دفاعي ، مما عرضها الى الوقوع في بعض ردود الفعل القائمة على اساس طائفي . اذ ان منع ردود الفعل الطائفية ليس مسألة اخلاقية ومبدئية مجردة بقدر ما هو مسألة سياسية تتعلق اولا واخيرا بنوع الخطة السياسية لمواجهة العدو ، وحتى سياسة الردع العسكري المحدود وسواها من السياسات العسكرية الاخيرة اذا لم تكن مبنية وموظفة في سياق خطة سياسية واستراتيجية واضحة فانها لا يمكن ان تتجاوز نطاق سياسة رد الفعل غير السياسية ..

ان تطور الوضع السياسي والجماهيري قبل الاحداث وفي اثنائها وبعدها بات يطرح **مهام ثورية جديدة ليس هناك اي خيار آرادي لتجنبها** والا ادى ذلك الى انتكاس مسيرة النضال الوطني الفلسطيني واللبناني .

والآن ، ما هي صلة الطبيعة الطبقية للنظام بالازمة الراهنة وكيف واجه النظام وبالتالي القوى الوطنية والمقاومة الفلسطينية الصراع القائم ، وما هي الحلول والخيارات الفعلية المطروحة على عاتق الثوريين والوطنيين ؟

نشأة وطبيعة النظام الكومبرادوري اللبناني

نشأ نظام الكومبرادور اللبناني في ظل ظروف تاريخية وسياسية تتميز بعدد من التعقيدات النوعية الخاصة بالتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية التي تكوّن منها . فقد تبلور ونشأ في منطقة عربية لم يتمكن الاقطاع فيها ، بفعل ظروف اقتصادية وسياسية متعددة الجوانب، من تشكيل طبقة اقطاعية قومية موحدة المصالح وتحكم من خلال سلطة مركزية اقطاعية واحدة ، بغض النظر عن الانتماءات والاصول الطائفية ،كما هو الحال بالنسبة لمصر وعدد من البلدان الاخرى في مرحلة تاريخية محددة . فالسلطة المركزية الاقطاعية توفر الشروط الموضوعية التي يمكن ان تتيحها العلاقات الاقطاعية ما قبل الرأسمالية من تطور وتقدم من شأنه ان يساهم في انصهار الشعب على اسس وطنية وطبقية اكثر وضوحا . فالتفتت الاقطاعي والعشائري والعائلي كان يرتبط ، من خلال عدد من الاشكال الاجتماعية والسياسية ، بالسلطة العثمانية على اساس من جباية الريع والضرائب المختلفة والخضوع السياسي لها في الظروف العادية . اما في الظروف التي كانت تضعف فيها السلطة العثمانية فقد كان الخضوع السياسي